مجلس الأمن يعرب عن القلق لتدهور الأوضاع ... وتعز تخرج دعماً لهادي

اليمن : الغرب يطالب بنقل الحوار إلى السعودية ... وأمل بن عمر خاب في الحوثيين

جانب من مسيرة داعمة لهادي في اليمن

عواصم - «وكالات»: اعرب مجلس الامن عن القلق ازاء تدهور الوضع السياسي والامني في اليمن وتصاعد التهديد الارهابي في ظل غياب الحل السياسي.

وأكد رئيس مجلس الأمن السفير فرانسوا ديلاتر مندوب فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة في تصريح صحفي الليلة قبل الماضية مجددا «دعمه لجهود الوساطة التي يقودها المستشار الخاص للأمين العام إلى اليمن جمال بنعمر وعلى ضرورة المحافظة على تماسك ووحدة الأراضي اليمنية».

وشدد على «ضرورة التزام جميع اطراف الأزمة اليمنية بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاسيما القرار الأخير رقم (2201)» داعيا الى «التوصل لاتفاق سياسي في اقرب وقت ممكن وفقا للمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها والنتائج التي توصل إليها مؤتمر الحوار الوطني والسلام واتفاق الشراكة الوطنية».

يذكر ان مجلس الأمن اعتمد في 24 فبراير الماضي بالإجماع القرار رقم (2204) بشأن تمديد العمل بالعقوبات المفروضة على الأفراد أو الكيانات التي تشارك في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن او تقدم الدعم لعرقلة عملية الانتقال السياسي لمدة ستة اضافية تنتهي في 26 فبراير 2016.(

من جانبه قال المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر إنه أصيب بخيبة أمل من عدم انسحاب الحوثيين من المؤسسات التي استولوا عليها في صنعاء، ورفضهم رفع الحصار عن وزراء ومسؤولين، وأكد وجود تقدم في المفاوضات الجارية بصنعاء.

وأوضح بن عمر -في مؤتمر صحفي بعدن قبل لقاء الرئيس عبد ربه منصور هادي- أنه أحاط مجلس الأمن الثلاثاء بالتطورات الجارية باليمن، وأشار إلى أنه نقل مخاوف عدد من القوى جراء الأوضاع التي آلت إليها البلاد بعد انقلاب الحوثيين.

وقال إنه أبلغ المجلس خيبته من عدم تنفيذ الحوثيين القرار الأممي الصادر في شهر شباط الماضي، والذي طالبهم برفع الحصار عن المسؤولين والتخلي عن المظاهر المسلحة في صنعاء، واتهم عناصر متطرفة من مختلف الأطراف بالعمل على إفشال المحادثات الجارية في صنعاء والتي تسعى لرأب الصدع بين المتنازعين.

ورأى أن المحادثات تشهد تقدما، وذلك ببداية تبلور إجماع بخصوص السلطتين التنفيذية والتشريعية واستكمال المرحلة الانتقالية والترتيبات الأمنية، وأكد أن التوقيع على الاتفاق لن يتم قبل التوصل إلى توافق على جميع بنوده.

وجدد بن عمر تأكيده أنه لا يمكن لأي طرف أن ينجح في فرض سيطرته بالقوة على كامل أجزاء اليمن، وقال إن الذين يعتقدون جدوى الخيار العسكري سيطيلون أمد الأزمة ويدفعونها نحو المسار الذي تشهده كل من ليبيا وسوريا.

وأوضح أن الأمم المتحدة متمسكة بالحل السلمي للأزمة اليمنية، وأنها تدعم الحوار الذي لا يلغي الشرعية على ممارسي العنف ولا ينقص من شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

من جانبه حث الاتحاد الأوروبي امس جميع الأطراف اليمنية على دعم جهود الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في اقتراحه لنقل محادثات المصالحة التي تجرى بوساطة الامم المتحدة الى المملكة العربية السعودية إذا تعذر التوصل الى اتفاق على مكان اجرائها باليمن.

وقال متحدث باسم الاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية لم يشأ الكشف عن هويته في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان «الاتحاد دعا جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء مع هادي بشأن هذه المسألة».

واشار الى ان «الاتحاد الأوروبي لا يفكر في نقل موقع بعثته من صنعاء» مضيفا ان «كل بلد له تمثيل دبلوماسي في اليمن يمكن أن يتخذ قراراته الخاصة بتحديد موقعه».

يذكر ان عددا من دول مجلس التعاون الخليجي قامت بنقل سفاراتها إلى عدن من صنعاء بسبب تردي الأوضاع الامنية

ميدانيا خرجت حشود كبيرة من اليمنيين امس في مسيرة مؤيدة لشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي في محافظة تعز وسط البلاد ومنددة بما أسمته تمرد جماعة الحوثي وسيطرتها على العاصمة صنعاء.

وأفاد شهود عيان بأن عشرات الألوف شاركوا بالمسيرة التي انطلقت صباح الاربعاء من شارع جمال عبد الناصر وسط مدينة تعز (مركز المحافظة) وجابت عددا من شوارعها تأييدا لشرعية هادي ومنددة بجماعة الحوثي.

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «لا للانقلاب» «نعم للشرعية الدستورية» «لا للاختطاف».

بالاضافة إلى اتهامهم بالشروع في قتل أفراد الشرطة

البحرين : إحالة 12 شخصاً إلى القضاء بتهمة الاخلال بالأمن العام

المنامة - «كونا»: احالت النيابة البحرينية 12 شخصا الى المحكمة الكبرى بتهمة الشروع في قتل افراد الشرطة واحداث تفجيرات وحيازة واحراز واستعمال مفرقعات لترويع الآمنين وتعريض حياتهم وأموالهم للخطر.

وقال رئيس نيابة الجرائم الارهابية احمد الحمادي في تصريح صحفي امس انه تم «توجيه تهم الى المتهمين تتعلق بالإخلال بالامن العام والحرق الجنائي عمدا وذلك بعد انتهاء النيابة من تحقيقاتها في قضية قيام جماعة ارهابية بعمل عدة تفجيرات استهدفت افراد قوات الامن».

واضاف ان عددا من المتهمين ممن يحملون الجنسية الآسيوية قاموا باستعمال بطاقة صحيحة باسم اخر بسوء نية للحصول على شريحة هاتف لتنفيذ عملياتهم وتزوير توقيع اخر على استمارات شراء شرائح هواتف تم استخدام احداها في تفجير عبوة مع عدم علمهما بهذا الغرض.

واوضح الحمادي ان عدد التفجيرات التي قاموا بها في غضون العامين الماضيين بلغ نحو ستة تفجيرات وشاركوا في تجميرات واعمال شغب واشعال النار في حاويات واطارات على الطريق العام لاستدراج افراد الشرطة.

وتابع ان رجال الشرطة ما ان يصلوا الى المكان حتى يقوموا بتفجير تلك العبوات عن بعد عن طريق الهواتف النقالة مضيفا انه ترتب من جراء ذلك اصابة عدد من افراد الشرطة وحدوث تلفيات بمركبات مملوكة لوزارة الداخلية واخرى مدنية.

واكد انه تم القبض على المتهمين جميعا وبحيازة بعضهم الأدوات المستخدمة في صناعة العبوات المتفجرة واسلحة نارية وذخائر واسلحة ومعدات تفجير مخبأة في مأتمي (الجنبية) و(الزهراء).

في الجريمة التي أطلقت شرارة ثورة 2011

مصر : السجن 10 سنوات لقاتلي خالد سعيد

المتهمان خلال جلسة محاكمة سابقة

القاهرة - «وكالات»: ايدت محكمة النقض المصرية الاربعاء نهائيا حكما بالسجن عشر سنوات على شرطيين ادينا بقتل الناشط خالد سعيد عام 2010 والذي اثار مقتله غضبا واسعا مهد الطريق لثورة 2011 التي اطاحت بالرئيس الاسبق حسني مبارك، بحسب ما افاد مسؤول قضائي.

وقتل خالد سعيد على يد الشرطيين في عرض الطريق في حي سيدي بشر في مدينة الاسكندرية الساحلية على البحر المتوسط في يونيو 2010.

وصدر حكم بسجن الشرطيين عشر سنوات في مارس 2014. وقام الشرطيان بالطعن فيه لاحقا امام محكمة النقض اعلى سلطة قضائية في مصر.

وقال مسؤول قضائي في محكمة النقض ان «محكمة النقض رفضت الطعن المقدم من كل من المتهمين (امينا الشرطة) محمود صلاح محمود غزالة وعوض إسماعيل عبد المجيد، على الحكم الصادر من محكمة جنايات الإسكندرية بالسجن 10 سنوات لكل منهما لاتهامهما بقتل خالد سعيد بمنطقة سيدي بشر في الإسكندرية قبل اندلاع ثورة 25 يناير».

وافاد المسؤول ان «حكم المحكمة يعد نهائيا وباتا واجب التنفيذ، ولا يجوز الطعن فيه مرة اخرى».

واتهم الشرطيان بتوقيف خالد سعيد (28 عاما) بلا مبرر في مقهى انترنت في الاسكندرية وتعذيبه ثم ضربه حتى الموت في يونيو 2010.

وفي اكتوبر 2011 ، حكمت محكمة جنح على الشرطيين بالسجن سبع سنوات قبل ان تامر محكمة النقض باعادة محاكمتهما امام محكمة جنايات.

وجرى تغيير التهم من جريمة ضرب افضى الى الموت الى جريمة تعذيب لينالا عشر سنوات لكل منهما في مارس 2014.

وانسار مقتل خالد سعيد آنذاك غضب الناشطين من اجل الديموقراطية الذين نددوا بهذا الحادث على فيسبوك وفي وقفات صامتة في عدد من مدن البلاد قمعت الشرطة الكثير منها.

وزاد حنق النشطاء بعدما حاولت السلطات التعتيم على الحادث بالادعاء ان خالد سعيد ابتلع «لفافة مخدرات».

وفي بداية القضية، اكدت الشرطة ان الشاب توفي بعد ابتلاعه مغلفا من المخدرات عند توقيفه بالرغم من الصور التي انتشرت ويبدو فيها وجهه مشوها من الضرب. واكد تقرير صادر من الطب الشرعي في بداية القضية رواية الشرطة.

ولاحقا، اكد الاطباء الشرعيون في تقرير ان سعيد توفي مختنقا بعد ضربه وان كيسا وضع في فمه فيما كان غائبا عن الوعي.

وانطلقت صفحة على الموقع سميت «كلنا خالد سعيد» للمطالبة بمحاسبة قاتليه، ووجهت من خلالها اولى الدعوات الى الثورة على نظام مبارك الذي اجبر على التنحي في فبراير 2011.

وقالت زهرة سعيد شقيقة خالد لفرانس برس عبر الهاتف باحباط واضح «الحمد لله ان النقض ايدت الحكم لكن الحكم ليس كافيا، العدل ان يتلا الاعدام كما قتلا شقيقي».

واوضحت سعيد انها تستعد لمقاضاة وزارة الداخلية المصرية قائلة «سنقوم برفع دعوى قضائية ضد وزارة الداخلية لطلب تعويض مادي عن قتل شقيقي».

ويأتي هذا الحكم في الوقت الذي صدرت فيه احكام بالبراءة في نهاية نوفمبر الفائت بحق مبارك وكبار مساعديه الامنيين من تهم التحريض على قتل اكثر من 850 متظاهرا اثناء الثورة ضد مبارك.

كما صدرت احكام بالبراءة على الغالبية العظمى من ضباط الشرطة المتهمين بقتل المتظاهرين عبر مختلف مدن البلاد.

المراقب العام لـ«الإخوان» دعاها إلى التراجع عن هذا القرار

الأردن : السلطات تصفع «الجماعة» ... وتمنح تياراً منشقاً عنها ترخيص «جمعية سياسية»

حمام سعيد

عمان - «وكالات»: وافقت الحكومة الاردنية على منح تيار اخواني منشق عن جماعة الاخوان المسلمين ترخيصا للعمل كـ«جمعية سياسية» غير مرتبطة بالاخوان المسلمين في مصر، في وقت دعا المراقب العام للجماعة الحكومة الى التراجع عن هذا القرار.

وقالت صحيفة «الرأي» اليومية الحكومية ان «مجلس ادارة سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية قرر خلال اجتماع عقد امس (الثلاثاء) بالاكثرية الموافقة على تسجيل جمعية الاخوان المسلمين بموجب احكام قانون الجمعيات النافذ».

واضافت انه «تقرر ايضا ان تتبع الجمعية الى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لمتابعتها والاشراف عليها».

والجماعة الجديدة التي حصلت على الترخيص يتزعمها المراقب العام السابق عبد المجيد الذنيبات وتقول المصادر انها تضم نحو 49 اخوانيا.

وهذه المجموعة تم فصلها من جماعة الاخوان اثر تقدمها بطلب الى الحكومة الاردنية للحصول على الترخيص الجديد من اجل تصويب اوضاعها القانونية وفك ارتباطها باخوان مصر.

ودعا المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين همام سعيد الحكومة الى التراجع عن هذا القرار.

وقال سعيد في تصريحات نشرها موقع الجماعة ان «ترخيص الجماعة القانوني قائم ولا يحتاج الى تصويب».

وتقول الجماعة انها سبق ان حصلت على الترخيص في عهدي الملك عبد الله الأول عام 1946، وعهد الملك حسين بن طلال عام 1953.

وقال بيان صادر عن مجلس شورى الجماعة انه «يستهجن قبول الحكومة للطلب المقدم بهذا الخصوص، ويرفض اي تدخل في شؤون الجماعة الداخلية».

ودان البيان «السعي لاعادة تصويب اوضاع الجماعة بعيدا عن مؤسساتها القيادية الشرعية المنتخبة وخلافا للاصول المعتبرة».

وشدد على ان «العبث بالمركز القانوني المحفوظ للجماعة ووضعها التنظيمي المستقر، هو مخاطرة ومجازفة ستدرك آثارها العميقة على الوطن الأردني قبل أن تصيب الجماعة بأي ضرر».

من جهته، قال رئيس الوزراء عبدالله النسور ان «الحكومة لا شان لها بالخلافات داخل جماعة الاخوان المسلمين، فهذا شانهم».

واضاف في تصريحات اوردتها وكالة الانباء الاردنية ان «الاوضاع الراهنة في المنطقة لا تسمح لنا بالمناكفة مع اي جهة، ونحن على مسافة واحدة من الجميع».

واوضح النسور الذي كان يتحدث امام مجلس النواب مساء الثلاثاء ان «الحكومة لا شان لها بالخصومات بين تيارات جماعة الاخوان المسلمين، والحكومة لن تقوم بنصرة اي طرف على حساب الاخر».

وتابع «هناك جهة في الجماعة قامت بتقديم طلب ترخيص رسمي للجماعة لدى وزارة التنمية الاجتماعية وانه ومن خلال سجل الجمعيات في الوزارة سيتم النظر في هذا الطلب فإن كان يستوفي كافة التراخيص سيمنح الترخيص وان كان الطلب غير مستوف سيرفض، وعلى الجانب المتضرر اللجوء الى المحكمة الادارية».

وحكمت محكمة امن الدولة الاردنية في 15 فبراير بالسجن عام ونصف بحق نائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين زكي بني ارشيد بسبب توجيهه انتقادات شديدة اللهجة لدولة الامارات اثر ادراجها الاخوان المسلمين على قائمة التنظيمات الارهابية.

وبينما تواجه جماعة الاخوان المسلمين ملاحقات في مصر ودول خليجية اخرى، تسمح لها الحكومة الأردنية بالعمل السياسي

متطرفون يسيطرون على حقلي الباهي والمبروك النفطيين

ليبيا : «فجر ليبيا» تشن غارات جديدة على مطار الزنتان

الميليشيات الليبية تتنازع السلطة فيما بينها

طرابلس - «وكالات»: ذكرت مصادر رسمية امس أن طائرتين تابعتين لقوات (فجر ليبيا) اغارتا امس على محيط مطار الزنتان جنوب غرب العاصمة طرابلس دون وقوع خسائر في الارواح.

وقال عميد بلدية الزنتان مصطفى البارودي في تصريح مقتضب لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن «القصف تزامن مع استعداد المطار لاستقبال رحلة للخطوط الليبية قادمة من مطار الأبرق» مشيرا الى ان القصف لم يسفر عن خسائر بشرية وتسبب فقط في اضرار بإنارة مهبط المطار.

يذكر ان طائرة حربية تابعة لقوات الجيش الليبي قصفت امس الاول محيط مطار (معيتيقة) في طرابلس دون ان يسفر ذلك عن خسائر بشرية.

ويوم الثلاثاء سيطر تحالف لإسلاميين متطرفين على حقلين نفطيين جنوب شرق ليبيا ومن المتوقع سيطرتهم على حقل ثالث في المنطقة، كما اعلن المتحدث الرسمي باسم غرفة العمليات العسكرية المشتركة في ما يعرف بمنطقة الهلال النفطي.

وقال علي الحاسي إن «متطرفين سيطروا على حقلي الباهي والمبروك النفطيين جنوب شرق ليبيا وهم في طريقهم للسيطرة على حقل الظهرة النفطي بعد انسحاب القوة المكلفة بحراسة هذا الحقل نتيجة نفاد الذخيرة».

وأضاف الحاسي إن «هؤلاء المتطرفين نفذوا الهجوم المباغت بعد أن نفذت ميليشيات فجر ليبيا المنحدر معظمها من مدينة مصراتة غارات جوية في وقت سابق الثلاثاء على مرفأ السدرة في منطقة الهلال النفطي».

وأشار إلى أن الدولة وسلطاتها المعترف بها دوليا لم تدعمهم بالسلاح وأنهم مضطرون لشراء الذخائر من السوق السوداء لصد هذا الهجوم واستعادة السيطرة على الحقول مجددا.

وفي 4 فبراير الماضي 11 شخصا بينهم أجنبي في هجوم شنه الفرع الليبي لتنظيم الدولة الإسلامية على حقل المبروك النفطي بوسط ليبيا بحسب مسؤولين ليبيين.

وتدير هذه الحقول شركات محلية تابعة للمؤسسة الوطنية الليبية للنفط بشراكة مع شركة توتال الفرنسية.

وتأثر الانتاج النفطي الليبي بتدهور الوضع الامني في شكل كبير. فبعدما كانت ليبيا تنتج اكثر من مليون ونصف مليون برميل يوميا قبل الثورة على نظام معمر القذافي في 2011، تدهور الانتاج في ديسمبر الفائت الى نحو 350 الف برميل.

مفتتحا الدورة الـ27 لاجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية

عباس : لا للدولة المؤقتة ... ولا لـ«اليهودية»

محمود عباس

رام الله - «وكالات»: دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس دول العالم إلى الاحتذاء بالسويد في اعترافها بدولة فلسطين، وأشاد بتنبه دول أوروبية لخطر وعدم شرعية الاستيطان، مؤكدا رفضه لدولة مؤقتة.

وقال عباس إن الاعتراف بفلسطين لا يعني التهرب من التفاوض مع إسرائيل، وأضاف «نرفض الدولة المؤقتة كرفضنا للدولة اليهودية».

لكنه رهن مفاوضات السلام المجمدة بوقف إسرائيل للاستيطان والإفراج عن الأسرى، قائلا «لتوقف إسرائيل الاستيطان، ولتفرج عن الأسرى، وليتفضلوا للتفاوض».

وجاء ذلك في كلمته في افتتاح الدورة الـ27 لاجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقر المقاطعة برام الله لبحث الأزمة السياسية التي تعانيها السلطة الفلسطينية.

وقال الرئيس الفلسطيني إنه يرفض استخدام العنف في مواجهة الاحتلال، مفضلا ما سماها المقاومة الشعبية السلمية.

ولدى تعليقه على حجز إسرائيل أموال الضرائب الفلسطينية، أكد عباس أن إسرائيل تقوم بهذا الإجراء بعد لجوء فلسطين إلى المحاكم الدولية، وتساءل قائلا «نتعامل مع دولة أم بلطجي؟».

وعن إعمار ما خلفه العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، أشار عباس إلى أن ذلك مرهون بممارسة حكومة التوافق مهامها واستلامها المعابر.

وعلى صعيد آخر، أبدى عباس استعداده للموافقة على مطالب حركة حماس بإصدار مرسوم رئاسي يحدد موعدا للانتخابات العامة، إذا ما طلبت الحركة ذلك «خطيا».

وكان القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق، طالب -في تصريح نشره على صفحته بموقع فيسبوك- عباس بإصدار مرسوم رئاسي يحدد موعد الانتخابات، وأن تعمل حكومة التوافق بما بقي لها من وقت لتنفيذ هذا المرسوم.

ومن المقرر أن يناقش المجلس المركزي على مدار يومين عدة قضايا، بينها متابعة التحرك السياسي الفلسطيني القادم والتطورات الراهنة وسبل مواجهة السياسات الإسرائيلية خاصة في مجال الاستيطان، والتهويد المستمر في مدينة القدس، بحسب بيان لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون.

والمجلس المركزي هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني، ويتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس المجلس الوطني ورؤساء اللجان البرلمانية ورؤساء النقابات وقادة الأجهزة الأمنية.

ويعتبر المجلس الذي كان قد شكل السلطة الفلسطينية عام 1994، أعلى هيئة تشريعية في غياب المجلس الوطني، ويعتبر صلة الوصل بين الأخير واللجنة التنفيذية.